الحالة الاقتصادية والمالية لدول الشرق العربي (١)

لحضرة صاحب العزة الاستاذ سمير أمين سليم بك

كان الشرق العربي وما زال محط أنظار الدول الكبري وأطماعها، ولاشك أن من أنجع الوسائل للذود عن استقلاله السياسي، والمحافظة على كيانه الاجتماعي أيضاً، تدعيم نظامه الاقتصادي، ومعالجة ما اعتوره من أوجه النقص التي ورثها من العصور القديمة. والواقع أن الحرب الأخيرة تركت دول العالم في حالة يرثى لها، فبعد ست سنوات من تخريب وتقتيل وتشريد، أصبح العالم يعاني ألوانا من الاضطراب وعدم الاستقرار. ومع أن الحرب قد انتهت منذ أكثر من عامين ونصف عام، فما زلنا نسمع عن قيام الحرب المقبلة، وما زالت أغلب الدول تشكو من تأخر الحياة الاقتصادية، وارتباك شئونها السياسية، بحيث عجزت أغلبها عن توفير القوت الضروري، ولوازم الحياة المختلفة لعامة الشعب، مع أن تلك الدول قبل الحرب تعودت على رغد العيش ووفرة الحاجيات.

وليس من المبالغة أن نقرر أن المسائل الاقتصادية تشغل اليوم مكانا بارزا بين مشاكل العالم المتعددة، وأنه لو أمكن حل تلك المسائل لساد الاطمئنان واستقرت الأحوال، وبدأنا نجني ثمرات السلم التي حرم منها الناس منذ اندلاع نيران الحرب زهاء تسع سنوات.

---

(١) هذا المقال عبارة عن حديثين أذاعهما الأستاذ الكبير عن طريق محطة الشرق الأدنى، وقد تفضل بإهدائهما إلى الجمعية فله أعمق الشكر.

أما البلاد العربية فلم تشهد كثيرا من ويلات الحرب الأخيرة التي خربت مساحات واسعة من بلاد أوروبا وآسيا ، ولكنها مع ذلك تشعر بما يشعر به أغلب العالم الآن ، من حاجة إلى الكثير من نعم الحياة التي مازالت أغلب الشعوب محرومة منها . ويرجع ذلك إلى أن الحالة الاقتصادية في كثير من الدول العربية تشكو من أعراض متماثلة ، وتحتاج إلى أنواع من العلاج متشابهة أيضا ، وإن كانت تختلف بدرجة شعورها بتلك الاعراض بحسب ظروف كل منها .

كان من حسن حظ مصر أن تخلصت بفضل تعمد على الكبير منذ نحو ١٥٠ سنة من الحكم العثماني ، فتحررت إدارتها واستقلت بتنظيم شؤونها الاقتصادية وبذا خطت خطوات واسعة في نظام الري والزراعة والمواصلات . وتبعتها أخواتها العربية في هذا المضمار ، أما بقية دول الشرق العربي فقد احتملت الحكم العثماني إلى أن تخلصت منه منذ نحو ثلاثين سنة فقط . ولذا لم يتسع أمامها الوقت بعد لاصلاح ما أفسده الزمن ، وللحاق بمصر والدول الغربية في ميادين التقدم الاقتصادي ، ومع ذلك فان الدول العربية جمعاء تمتاز من الناحية الاقتصادية بالمظاهر الآتية :

أولا — الاعتماد الكبير على الزراعة باعتبارها المهنة الرئيسية . ولكن الزراعة فيها ما زالت بحاجة إلى تحسين كبير ، فان المساحة القابلة للزراعة في البلاد العربية تتجاوز ٢٠٠ر٠٠٠ ك . م . مربع لا يزرع منها فعلا سوى نحو ٦٥ الف ك . م . مربع ، أي نحو الثلث فقط . فلو أمكن استغلال جميع الأراضي الصالحة للزراعة لاستطاعت الدول العربية أن تكون من أهم بقاع العالم الزراعية ولتمكنت من الوفاء بحاجات نحو ثلاثين مليونا من السكان ، علاوة على عدد سكانها في الوقت الحاضر . ولهذا فالهدف الأول للاصلاح الاقتصادي في الشرق العربي هو توسيع المساحة المزروعة ، حتى تزيد بذلك

غلة الأرض ، وتتوافر أرزاق أهليها . ويتسع المجال للزيادة المنتظرة في عدد السكان ، وبذلك نستطيع أن نتخلص من خطر عدم كفاية الموارد الحالية للسكان الحاليين .

ثانيا — قلة تقدم الصناعة فيها على الرغم من توافر الأسباب لضمان نجاحها في المستقبل ، لأن الشرق العربي غني بموارده الطبيعية ، ففيه ثروة طائلة من زيت البترول في شبه الجزيرة العربية والعراق ومصر ، ويمكن استخدام هذا المعدن في إدارة المصانع ، وفي مختلف وسائل النقل ، وهناك أيضاً طاقة كبيرة لتوليد الكهرباء من مساقط المياه بجهات عدة ، وبنفقات زهيدة كما هو الحال في سوريا ولبنان ومصر وفلسطين ، وفيه أيضاً معادن وفيرة كالحديد في منطقة أسوان ، والمنجنيز وغيره في شبه جزيرة سينا وغيرها من المناطق الجبلية التي لم تكتشف ثروتها المعدنية بعد .

ومما يلفت النظر أن الدول العربية اكتفت إلى الآن باستخراج تلك المعادن من باطنها ، وبالسماح للشركات والدول الأجنبية باستغلالها ، دون أن تعمل بنفسها عملا جديا على استهلاكها محليا ، أو الانتفاع بها في إنشاء الصناعات الهامة التي تفتقر اليها . وقد يكون ذلك أمرا طبيعياً بسبب احتياج الدول العربية إلى بعض الشروط اللازمة لاحياء الصناعة فيها ، كرؤوس الأموال الوفيرة والأيدي العاملة المدربة . ولكن مثل هذه الامور مما يمكن علاجه لو تيقظ الرأي العام وتنبهت الحكومات إلى أهمية ذلك .

ثالثا — تأخر طرق المواصلات في داخل كثير من الدول العربية وبين تلك الدول بعضها وبعض ، فما زال ينقص تلك الدول الواسعة المساحة السكك الحديدية ، والطرق البرية ، والموانى الفسيحة ، والمواصلات التلغرافية والتليفونية . كما أنها لا تملك إلا النذر اليسير من السفن التجارية ، وما زالت معتمدة في تجارتها الخارجية على السفن الأجنبية ، مع أن ذلك يكلفها كثيراً

ويضيع عليها مكاسب طائلة . ولا ريب أن المواصلات الحديثة من أسس لوازم التقدم الاقتصادى، ولا تستطيع دولة أن ترتقى بدونها. لانها تنقل الغلات من الحقول إلى الأسواق، وتنقل الخامات من مصادرها إلى المصانع. وتنشر النشاط والحياة فى جسم الدولة مما يعود بالخير على الجميع .

وعلى الرغم من أن تحسين المواصلات يتكلف نفقات طائلة . فانه من أهم الإصلاحات الاقتصادية، إذ عليه يتوقف تحقيق الاصلاحات الأخرى . ولذلك يجب أن يكون من أهم أهدافنا الاقتصادية إنشاء شبكة واسعة من طرق المواصلات الحديثة لربط أجزاء الشرق العربى بعضها ببعض .

رابعا — أن مستوى المعيشة لأغلبية السكان فى البلاد العربية ما زال أقل كثيرا منه فى الدول الغربية ولا مشاحة فى أن ذلك من أبرز الظواهر الاقتصادية التى تحتاج إلى علاج سريع ، ويرجع الانخفاض فى مستوى المعيشة إلى عدم كفاية موارد الرزق فى مجموعها لعدد السكان . مما يعرض المجتمع إلى قلاقل كثيرة ، ومساوىء اجتماعية عديدة. ومن الخطأ أن يرى البعض أن إصلاح تلك الحالة يكون عن طريق إعادة توزيع الثروة بين الناس، فالواقع أن مجموع تلك الثروة أقل بكثير من أن يكفى مجموع السكان وبذا كان من الواجب زيادة مجموع الثروة ولا ريب أن تحسين الانتاج الزراعى والنهوض بالصناعة، والاكثار من المواصلات، يعتبر أحسن وسائل العلاج لهذه المشكلة . ولذا كان من الواجب عدم التوانى فى تنفيذها لكى ينعم سكان الشرق العربى بما يطمحون إليه من رغد العيش .

وأخيرا يلمس كل محب للاصلاح تأخر الحالة الاجتماعية في بلاد الشرق العربى، فما زالت الأمية منتشرة بين غالبية السكان. وما زال الفقر والمرض نصيب السواد الأعظم منهم . والمجتمع يشكو من قلة وسائل وقايته من الامراض الاجتماعية وقلة ما يصرف لإعانة المسنين ومساعدة العاطلين ... وغير ذلك

من الخدمات الاجتماعية التي أصبحت الحكومات الراقية تعتبرها في طليعة واجباتها .

كل هذه مظاهر مرتبطة الأواصر بعضها ببعض. تنم على ظاهرة واحدة في الحقيقة هي شدة حاجة الدول العربية إلى العناية برفع مستوى معيشة أبنائها وذلك باستغلال موارد ثروتها الطبيعية، وتحسين زراعتها . وإنعاش صناعتها وتوفير وسائل النقل فيها .

والواقع مازال استثمار موارد الثروة الطبيعية في بدايته، فقد اكتفت كثير من الدول العربية بوضع هذه الثروة الطائلة في أيدي الشركات والحكومات الأجنبية، قانعة بما تناله من أجر زهيد في مقابل ذلك . مع أن تلك الهيئات الأجنبية تجني من وراء ذلك أرباحا طائلة. وتستثمر هذه الخيرات في خدمة الصناعة في بلادها ، في حين أن بلاد الشرق في أمس الحاجة إلى تشجيع الصناعة فيها .

ومن الواجب أن تعنى حكومات الدول العربية بالكشف الدقيق على منابع الثروة الطبيعية في بلادها. فليس البترول في بلاد العرب والعراق ومصر ، ولا الحديد في منطقة اسوان بكل مافيها من كنوز طبيعية ، فهناك مساحات واسعة لم تكتشف ثروتها الطبيعية اكتشافا علمياً بعد، كما يحسن الاقلاع عن سياسة منح امتيازات للشركات الأجنبية لاستغلال الثروة المعدنية ، وذلك لأن تلك الثروة تعتبر من المنافع العامة التي يجب أن تقوم بها الحكومات وحدها أو هيئات وطنية على الأقل . وكذلك يحسن ألا تكتفي الدول العربية بالربح البسيط من تصدير تلك الغلات، وإنما يجب عليها أن تقوم باستغلالها داخليا وألا تصدر منها مايفيض عن حاجتها. وبهذه الوسيلة تستطيع تلك الدول أن تنشيء صناعات عديدة ، وتخلق ثروات طائلة تعود عليها وعلى شعوبها بالخير العميم . وليس هناك مايمنع من عقد القروض لإمكان تنفيذ تلك المشروعات الحيوية .

غير أن النهوض بالصناعة يحتاج فوق كل شيء إلى رؤوس الأموال الكثيرة ، نظراً للنفقات الطائلة التي يتطلبها تشييد المصانع وشراء الآلات والمعدات ، والحصول على الوقود والخامات ، ودفع أجور العمل . وكلما عظمت رؤوس الأموال المستخدمة في الصناعة ، كان ذلك أدعى إلى تقدم الصناعة ونجاحها ، لأنه يضمن وفرة الانتاج وانخفاض الأسعار والمقدرة على احتمال المنافسة .

ومن حسن حظ الدول العربية — سيما مصر والعراق — أنها تحولت بعد الحرب الأخيرة من دول مدينة إلى دول دائنة ، حتى تكون لها رصيد كبير من العملة الاسترلينية ، ومن واجبها مقاومة كل محاولة لخفض ذلك الرصيد أو إلغائه ، وعليها أن تستخدمه في شراء ما تحتاج إليه الصناعات الجديدة من آلات ومعدات كثيرة ، لأنها بذلك تعمل على زيادة مقدرتها الانتاجية .

وتحتاج النهضة الصناعية أيضاً الى العدد الكافي من الاخصائيين والفنيين والعمال المتدربين ، وليس هذا الامر بمشكلة كبيرة ، إذ يمكن الاستعانة بالأجانب في بداية الامر إلى أن يتدرب العدد الكافي من أبناء البلاد ، مع الاكثار من إرسال البعوث العلمية الى البلاد الصناعية . والعناية الكبيرة بنشر التعليم الفني وتدعيمه .

ويجب كذلك للاطمئنان على نجاح الصناعة العمل على زيادة القوة الشرائية بين شعوبها ، لأن أغلبية السكان مازالت تسكن الريف ولا تستهلك من المصنوعات الا اليسير ، وبذا كان من الواجب العمل على زيادة دخل الافراد بتحسين الانتاج الزراعي من جهة ، وتشجيع قيام الصناعات الزراعية من جهة أخرى . ولاشك أن ذلك يؤدي الى زيادة القوة الشرائية ، وإلى الأخذ بأسباب المدنية فيكثر الطلب على السلع الصناعية على اختلاف انواعها وهذا بدوره يؤدي الى نمو الصناعة ورواجها . وسوف يشهد العالم العربي في المستقبل القريب نتيجة لذلك نموا واضحاً في عدد سكان المدن ، إلى جانب ارتفاع

مستوى معيشة أهل الريف . ولا يخفى ما للمدن من فضل فى رواج الحالة الاقتصادية والاجتماعية بسبب ازدحامها بالسكان ، وكثرة ما يحتاجون إليه من مطالب الحياة .

غير أن الصناعات الحديثة لا تقوى فى بدايتها على احتمال المنافسة الأجنبية ولذا كان من الواجب حمايتها . غير أنه ينبغي ألا تمنح تلك الحماية إلا للصناعات التى يرجى لهـا بعد فترة وجيزة أن تتمكن من الثبات بنفسها أمام المنافسة الأجنبية. إذ من الخطأ أن نحاول حماية صناعات لا تصلح لها ظروف البلاد الطبيعية . فان ذلك يؤدى إلى ارتفاع أثمان السلع الصناعية بالقياس إلى أثمان السلع الأجنبية المماثلة، فيقع بذلك العبء على المستهلك . ولهذا يجدر بالدول العربية أن تعمل على حماية الصناعة فيها . على أن تكون الحماية معتدلة حتى لا يرهق الأهلون ، وكاجراء مؤقت حتى تقوى الصناعات المحلية التى يرجى لها النجاح على احتمال منافسة المصنوعات الأجنبية .

غير أننا يجب ألا ننسى أن البلاد العربيـــة غنية بزراعتها ، وأن من أهم واجبات الحكومات أن تعنى بتحسين تلك الزراعة وتدعيمها، ويستلزم ذلك تحسين وسائل الري حتى ينتفى زراعة الأراضى التى لا تزرع في الوقت الحاضر بسبب حاجتها إلى الماء ، وقد درست أغلب الدول العربية ـ لاسيما مصر والعراق وسوريا وشرق الأردن ـ هذا الموضوع دراسة وافية ، وأعطته ما يستحقه من عناية ووضعت برامج واسعة للنهوض بمشروعات الرى فيها ، ولكن يعترض تنفيذها فى الوقت الحاضر عدم استقرار الحالة السياسية بوجه عام وعدم توافر رؤوس الأموال المطلوبة لها ، وكذلك صعوبة الحصـــول على الآلات والمعدات الضرورية لها . ولا شك فى أن الأيام كفيلة بتذليل تلك العقبات ، خصوصاً إن عمدت الدول العربية إلى عقد القروض الداخلية أو الخارجية للصرف منها على مثل تلك الأعمال العامة التى تدر الأرباح الكثيرة

وتزيد الثروة الأهلية. وتستطيع بما تدره من إيراد أن تقوم بسداد ما يعقد لها من قروض .

وإذا استثنينا مصر التي يتوافر فيها السكان، بل ويزيد عن حاجتها الزراعية فان البلاد العربية عامة تواجه مشكلة نقص الأيدى العاملة فيها عن الحاجة بالنسبة إلى التوسع الزراعى المرتقب . ولعلاج ذلك يحسن الإكثار من استخدام الآلات الزراعية، وخصوصا فى الملكيات الكبيرة وبذا يقل الطلب على الأيدى العاملة .

ونظرا لتفاوت المناخ واختلاف الثروة فى البلاد العربية فالمجال واسع لزراعة محصولات متعددة. واتباع دورة زراعية قائمة على أسس علمية صحيحة . ولذا يجب الاهتمام بتنمية الغلات المطلوبة للأسواق المحلية والعالمية ، كالقطن والكتان والحرير والفواكه والخضروات، ولا ريب أن إنتاج جميع هذه الأنواع يجود فى معظم البلاد العربية مما يضمن نجاحها فى الأسواق الاوربية. وخصوصاً إذا وجهت العناية إلى تحسين أنواعها .

والآن يجب أن لا ننسى ما للسياسة المالية والتجارية من أهمية بالغة فى تشجيع النشاط الاقتصادى عامة وتوجيهه . والواقع أن من أهم المسائل التى يجب على الدول العربية المبادرة بدراستها تمهيد الاتفاق بشأنها مسألة إمكان توحيد العملة النقدية ، وإزالة الحواجز الجمركية فيما بينها ، مع ضرورة الحذر الشديد فى معالجة تلك المسائل لما للشئون النقدية والتجارية من أهمية بالغة فى حياة الأمم وجميع الأفراد . ولذا يجب أن لا نسارع إلى تعديلها إلا بعد التأكد من فوائد ذلك، ونطمئن إلى عدم وجود الضرر فى تنفيذها .

فأما مسألة توحيد العملة النقدية فى البلاد العربية، فلا شك أنها من الامور الجزيلة النفع لو أمكن تحققها، لما تؤدى إليه من سهولة التعامل بين أبناء

تلك البلاد . فيقبلون على المتاجرة فيما بينهم ، ويكثرون من الانتقال بين ربوع الأقطار الواسعة، فيزيدون معرفة وعلما بظروف بعضهم ببعض، وتقوى أواصر المحبة والتعاون فيما بينهم مما يعود بالخير العميم على جميع الدول العربية بغير استثناء . على أن هذه الفوائد الكبيرة لا يمكن تحقيقها إلا إذا أمكن توحيد العملة النقدية فى البلاد العربية . وهذا أمر ، كما سبق القول ، يتوقف بدوره على مسائل دقيقة كثيرة .

وكذلك شأن موضوع تحرير التجارة في داخل الشرق العربى وإزالة الحواجز الجمركية ، فانه يعتبر من الأمانى العزيزة التى تجيش فى الصدور والتى نرجو أن يتمكن أولو الامر من تحقيقها فى المستقبل القريب . فان فوائد انتقال التجارة حرة بين هذه الدول يزيد التعامل فيما بينها ويعزز الدعائم القوية التى قامت عليها الجامعة العربية ويربط الشعوب العربية بروابط المصلحة المادية فضلا عن الروابط التاريخية والثقافية والسياسية التي تربطها اليوم .